

# أوراق كارنيغي

إيران  
والولايات المتحدة  
ودول الخليج؛  
السياسة الإقليمية  
المُحيّرة

مارينا أوتاوي

---

أي نهج دبلوماسي فعال مع  
إيران يجب أن ينطوي على  
استراتيجية إقليمية.

---

مؤسسة كارنيغي

للسلام الدولي

واشنطن • موسكو • بيجينغ • بيروت • بروكسيل

برنامج الشرق الأوسط

العدد 105 تشرين الأول/أكتوبر 2009

© 2009 مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي . جميع الحقوق محفوظة .

لا يمكن نسخ أو نقل أي جزء من هذه الورقة بأي شكل أو بأي وسيلة دون الحصول على إذن خطي من مؤسسة كارنيغي . يُرجى توجيه الاستفسارات إلى العنوان التالي:

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي  
إدارة النشر  
1779 شارع ماساشوستس. NW  
واشنطن. العاصمة 20036  
هاتف: 202-483-7600  
فاكس: 202-483-1840  
www.CarnegieEndowment.org

أولاً إلى العنوان التالي:

مركز كارنيغي للشرق الأوسط  
شارع البرلمان 88  
وسط بيروت . لبنان  
تلفون: 9611991491  
فاكس: 9611991591  
ص. ب: 11 - 1061 رياض الصلح  
www.carnegie-mec.org

يمكن تحميل هذه الورقة مجاناً على العنوان الآتي:  
<http://www.CarnegieEndowment.org/pubs//>  
تتوفر أيضاً نسخ مطبوعة محدودة. لطلب نسخة أرسل رسالة عبر البريد الإلكتروني إلى العنوان التالي:  
[pubs@CarnegieEndowment.org](mailto:pubs@CarnegieEndowment.org)

## أوراق كارنيغي

أوراق كارنيغي عبارة عن دراسات من إعداد الباحثين في المؤسسة ونظرائهم من مؤسسات أخرى . تشمل السلسلة أبحاثاً جديدة آنية ومقطعات أساسية من أبحاث أوسع يجري العمل عليها. نرحب بتعليقات القراء. يمكنكم إرسال تعليقاتكم إلى «مشروع الديمقراطية وسيادة القانون» على العنوان البريدي للمؤسسة أو عبر الموقع الإلكتروني:  
[www.carnegie-mec.org](http://www.carnegie-mec.org)

## المؤلف

مارينا أوتاوي، متخصصة في قضايا الديمقراطية وإعادة الإعمار في فترة مابعد الصراعات، مع تركيز خاص على مشاكل التحوّل السياسي في الشرق الأوسط وإعادة الإعمار في العراق وأفغانستان والبلقان والدول الإفريقية. أوتاوي هي مديرة برنامج الشرق الأوسط في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، وكبير باحثين في برنامج الديمقراطية وحكم القانون الذي يحلّ كلاً من وضع الديمقراطية في جميع أنحاء العالم ومساعي الولايات المتحدة وغيرها من الدول لترقية الديمقراطية. قبيل انضمامها إلى المؤسسة، أجرت أوتاوي أبحاثاً لسنوات عدة في إفريقيا والشرق الأوسط، ودرّست في جامعة أديس أبابا، وجامعة زامبيا، والجامعة الأميركية في القاهرة، وجامعة Witwatersrand في جنوب إفريقيا. وتنعكس تجربتها البحثية المعمّقة من خلال إصداراتها التي تتضمّن تأليف تسعة كتب وتحرير ستة. وقد نشر آخر كتبها بعنوان *Getting to Pluralism: Political Actors in the Arab World* (قامت بتحريره بالتعاون مع عمرو حمزاوي)، في أيلول/سبتمبر 2009.

## المحتويات

3	موجز
5	فهم وجهات النظر في المنطقة
6	المُعسكر المعادي لإيران
10	معسكر الخائفين لكن المذعنين
20	لغز العراق
23	دور لدول مجلس التعاون الخليجي



## موجز

أي نهج دبلوماسي فعال مع إيران يجب أن ينطوي على استراتيجية إقليمية. إذ على رغم أن البرنامج النووي الإيراني هو في الوقت الحاضر البُعد الأكثر إلحاحاً بالنسبة إلى الولايات المتحدة والمجتمع الدولي، إلا أنه مالم يُعاد دمج إيران في شبكة طبيعية من العلاقات الدولية، فمن المرجح أن يكون أي تقدّم يتم إحرازه على هذا الصعيد قصير الأجل. ويمكن لجيران إيران، ولاسيما أعضاء مجلس التعاون الخليجي الذين يتشاطرون القلق على أمن الخليج، أن يكونوا لاعبين مهمين في عملية إعادة الدمج هذه. صحيح أن الدول الست - السعودية والكويت والبحرين وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة وعمان - تخشى الهيمنة الإيرانية في الخليج، إلا أنها صغيرة جداً، أو أنها تتردد جداً، في تحدي جارتها الشمالية. ولذا، فهي تسعى إلى تطوير علاقات طبيعية مع طهران، فيما تعمل على حماية مصالحها.

سعت الولايات المتحدة إلى تشكيل تحالف مناهض لإيران بدل الترحيب بتطبيع العلاقات بينها وبين ودول الخليج. لكن هذه السياسة فشلت في الماضي، وستفشل لامحالة في المستقبل. وفي أعقاب الحرب في العراق، لم تُعدّ دول الخليج تثق في قدرة الولايات المتحدة على توفير الحماية لها، لذلك بات تحديها لإيران أقل احتمالاً من ذي قبل. وهنا، ينبغي على الولايات المتحدة أن تقبل هذا التوجه بدل مقاومته. فتطبيع العلاقات بين إيران وبين دول الخليج من شأنه أن يكون خطوة أولى مفيدة نحو إعادة إيران إلى الحظيرة، ما يجعلها شريكاً مسؤولاً في المنطقة، ونحو تطوير المنظومة الجديدة لأمن الخليج التي يجب أن تُرافق المفاوضات حول برنامجها النووي.

يتمحور قدر كبير من النقاش في الولايات المتحدة في ما يتعلق بكيفية التعامل مع إيران، حول منع هذه الدولة من الحصول على أسلحة نووية. ومامن شك في أن هذه هي المسألة الأكثر إلحاحاً، والتي يمكن، إذا ما أُسيء التصرف فيها، أن تُقحم الولايات المتحدة في حرب جديدة، وتُدمر أي فرصة لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي في المستقبل المنظور، وتُفاقم عدم الاستقرار في منطقة غير مستقرة أصلاً.

بيد أن مشكلة إيران ليست قصراً على المسألة النووية. فلا إيران حضور ظاهر في منطقة الشرق الأوسط، خصوصاً في منطقة الخليج، حتى من دون امتلاكها أسلحة نووية. وتُسهم علاقاتها غير

السوية مع جيرانها في عدم استقرار المنطقة، حيث ينظر إليها معظم جيرانها على أنها تهديد، لكن رد فعلهم يتمثل في السعي إلى إقامة علاقات طيبة معها بدلاً من المواجهة. وفي حين تمتلك دول الخليج الموارد اللازمة لشراء الأسلحة، إلا أنها، باستثناء المملكة العربية السعودية، تفتقد بشدة إلى القوة البشرية اللازمة للانخراط بنجاح في مواجهة مع إيران. وخارج منطقة الخليج أيضاً، ثمة القليل من الاهتمام في الصدام مع إيران. فحتى مصر، الدولة الأكثر صراحة من بين منتقدي إيران العرب، لم تصل إلى درجة الدعوة إلى المواجهة. ولذا، فإن سياسة الولايات المتحدة الرامية إلى احتواء إيران يجب أن تأخذ في الاعتبار عدم رغبة الدول العربية في اتخاذ موقف المواجهة مع جارتها. صحيح أن دول الخليج على وجه الخصوص تريد من الولايات المتحدة اتخاذ موقف حازم تجاه إيران، إلا أنها دلت مراراً على أنها لن تفعل ذلك بنفسها، ولن تقف إلى جانب الولايات المتحدة علناً حين تقوم بذلك.

حتى الآن، تركّزت جهود الولايات المتحدة لتحقيق الاستقرار في الخليج على جذب دول الخليج إلى تحالف مناهض لإيران تدعمه أميركا. وقد بذلت إدارة الرئيس جورج بوش جهوداً كبيرة في العام 2007 وأوائل العام 2008 لإقناع دول الخليج الست - البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة - والتي هي دول أعضاء في مجلس التعاون الخليجي، ومصر والأردن (مأيسمى دول مجلس التعاون الخليجي + 2) بالانضمام إلى هذا التحالف. بيد أن جيران إيران لم يمتثلوا بسبب الخوف من الوقوع بين فكي الصراع بين الولايات المتحدة وإيران. ولم تُفصح إدارة باراك أوباما بعد عن الكيفية التي ستتعامل بها مع القوة الإيرانية في الخليج. وعلى الرغم من أنها أوضحت تماماً أنها تفضل عموماً الدبلوماسية على المواجهة، بحيث تكون المواجهة ملاذاً أخيراً، إلا أنها لم تتجاوز هنا المبادئ العامة. كما أن إدارة أوباما شددت على أهمية الحل الإقليمي، وأحيت في الوقت نفسه، فكرة إقامة تحالف مناهض لإيران، خاصة بعد أن بددت انتخابات حزيران/يونيو 2009 الآمال في بروز حكومة معتدلة قريباً في طهران. بيد أنه من المحتمل أن تفشل مرة أخرى الجهود المبذولة لتعزيز تحالف مناهض لإيران في منطقة الخليج وخارجها، لأن السياسة التي تهدف إلى الحفاظ على علاقات طيبة مع كل من الولايات المتحدة وإيران تعني الكثير بالنسبة إلى الدول ذات الموارد العسكرية المحدودة.

علاوة على ذلك، يمكن لدول الخليج ودول عربية أخرى أن تلعب دوراً أكثر أهمية، ليس في مواجهة مع إيران بل في سياسة التطبيع معها. وعلى الأرجح، ستكون نتيجة الجهود المبذولة حالياً للانخراط في حوار مع إيران إما الفشل أو النجاح الجزئي؛ حيث أن النجاح الكامل، بما في ذلك تخلي إيران عن أي طموح لتطوير أسلحة نووية، وفتح منشآتها للفتيش أمام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإقامة نظام أكثر اعتدالاً في طهران، هو السيناريو الأقل احتمالاً. وسيكون لدول الخليج العربي دور أكبر تلعبه في حال تحقيق نجاح جزئي، لافي حال الفشل، إذ ستعقب الفشل زيادة العقوبات أو المواجهة

العسكرية. وفي كلتا الحالتين ستكون دول الخليج العربي، في أحسن الأحوال، مشاركاً متردداً وغير فعال. أما النجاح الجزئي، فستليه عملية بطيئة وصعبة لإعادة دمج إيران الصعبة أصلاً في المزيد من شبكات العلاقات في منطقة الخليج وخارجها، وللمحد من دورها المُعرقِل. وفي أحسن الأحوال، من شأن التطبيع أن يشمل إدراج إيران في ترتيبات أمنية إقليمية جديدة؛ وحينها، يمكن للدول العربية التي تتمتع بعلاقات طيبة مع كل من الولايات المتحدة وإيران أن تلعب دوراً أكثر فائدة في عملية التطبيع هذه من ذلك الذي يمكن أن تلعبه في حالة المواجهة.

إن التحديات التي تواجه الولايات المتحدة لتطوير استراتيجية جديدة هدفها تطبيع العلاقات في المنطقة، كبيرة، لأن المنطقة مُنقسمة بعمق. فإيران مرهوبة الجانب من معظم جيرانها، لكنها أيضاً مصدر دعم لسورية وللاعبين لدولتين مثل حركة حماس وحزب الله. والبلدان الحاسمة في أي جهد للتطبيع هي دول الخليج والعراق، لكن حتى دول مجلس التعاون الخليجي مُنقسمة على نفسها؛ إذ لا تتفق هذه الدول في العراق في هذه المرحلة، وهي غير واثقة من استقراره ومن العلاقة بين حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي وبين إيران. وعلى الرغم من أن الشك والخوف من إيران هما سمة مشتركة بين جميع دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن مشاعرهما تجاه إيران لا تُوحدها لأنها لا تتفق على كيفية الرد على التهديد الذي تُشكّله هذه الأخيرة. إضافة إلى ذلك، فهي مُنقسمة في ما بينها بسبب مجموعة متنوعة من النزاعات الثنائية، التي يبدو بعضها غامضاً أوحثى هامشياً من الخارج، لكنها ذات أهمية كبرى بالنسبة إلى البلدان المعنية.

على الرغم من هذه الصعوبات، من مصلحة الولايات المتحدة أن تستمر هذه العملية لتطبيع العلاقات، في منطقة الخليج في المقام الأول. وتُعدّ إيران ودول مجلس التعاون الخليجي والعراق الدول المحورية في هذا الصدد، لكن من الضروري أيضاً أن يؤخذ في الاعتبار مواقف الدول الأخرى القريبة من الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ولاسيما مصر وإسرائيل.

## فهم وجهات النظر في المنطقة

هناك دول مختلفة ولاعبون غير حكوميين يرون إيران من خلال زوايا مختلفة، ما يُنتج صوراً مختلفة، كما الحال في المِشكال. فهناك إيران، الجسم الموجود داخل المِشكال؛ وهناك التصورات المتحوّلة التي تُحدّد في خاتمة المطاف طبيعة الاستجابات حيال السياسة العامة.

الحقائق الجلية عن إيران باعتبارها قوة إقليمية واضحة، تتمثل أولاً في حجم البلد، وهو في حد ذاته ما يجعلها تهديداً لجيرانها وتحدياً محتملاً لنفوذ بلدان أبعد، مثل مصر. لكن الحجم ليس القضية الوحيدة؛ فإيران دولة حقيقية ذات نظام سياسي راسخ ومرن (هذا لا يعني أنها جيّدة) في منطقة معظم بلدانها صغيرة جداً كالكويت، وغير مستقرة كالعراق، وذات طابع مؤسسي ضعيف

كالمملكة العربية السعودية. ومن بين جيرانها، فإن تركيا فقط هي المساوية لإيران في الحجم وتمتلك المقومات اللازمة لدولة حقيقية.

هناك أيضاً مسألة الموقع: فإيران تُسيطر على شاطئ واحد من الخليج يُطلق عليه العرب اسم الخليج العربي، بينما يُسمّيه الإيرانيون الخليج الفارسي. وفي طالع كل يوم، يعبر حوالي سبعة عشر مليون برميل من النفط، أو ما يعادل ثلث إنتاج العالم، مضيق هرمز.

ثم هناك اختلاف النظم السياسية: فإيران جمهورية إسلامية تتعايش فيها المؤسسات المُنتخبة بصعوبة مع الشيوعية (الدولة الدينية)، في حين أن معظم دول الخليج لاتزال تُكافح من أجل تقبل مفهوم الانتخابات.

وهناك الدين: إيران بلد غالبية سكانه من الشيعة يحكمه رجال الدين الشيعة، في منطقة تقطنها أغلبية سنّية ويحكمها حكام من السنّة. لكن، توجد أقليات شيعية في كل الدول المحيطة بها، تُشكّل أغلبية في حالة البحرين التي يحكمها السنّة. وهذه الأقليات لديها سبب وجيه كي تسخط لأنها تواجه تمييزاً واسع النطاق.

كل هذه الأسباب كافية لأن ينظر جيران إيران إليها بارتياح. لكن، إضافة إلى ذلك، هناك حقيقة أن إيران تقوم ببناء محطات الطاقة النووية، وهي لم تكن صريحة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في شأن مختلف جوانب برنامجها النووي، ولديها القدرة على إنتاج الوقود النووي بنفسها، والمعرفة التكنولوجية التي يمكن أن تمتد إلى تطوير أسلحة نووية. ربما تنوي إيران أو لاتنوي إنتاج مثل هذه الأسلحة في المدى القصير، لكن لديها القدرة على القيام بذلك.

أخيراً، هناك حقيقة تمدد إيران السياسي خارج حدودها. فقد طوّرت إيران علاقات وثيقة مع سورية، وتسيطر أساساً على حزب الله في لبنان، وتؤيد بقوة حركة حماس في فلسطين، على الرغم من أن حماس منظمة سنّية تتبع توجهات جماعة الإخوان المسلمين.

لا يُجادل أي بلد في المنطقة في أي من هذه الحقائق الأساسية. وكل منها يُفسّر من خلال منظور مصالحه ومخاوفه الخاصة، وبالتالي يختار كل بلد استجابات سياسية مختلفة. بعبارة أخرى، ينظر الجميع إلى إيران باعتبارها تهديداً محتملاً، لكن ليس باعتبارها تهديداً مشتركاً ينبغي أن يُثير رد فعل مشتركاً.

### المعسكر المعادي لإيران

يوجد بلدان في المنطقة، إسرائيل ومصر، ينظران إلى إيران ككيان معاد تماماً، وهما لا يخفيان ذلك. لكن، في حين أن كلا البلدين يتشاطران الريبة مع الولايات المتحدة تجاه النظام الإيراني والمخاوف من برنامجها النووي، إلا أنهما لا يستطيعان دعم السياسة الأميركية تجاه إيران.



إن مايعوق وضع سياسة مشتركة تجاه إيران من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل هو استحالة خلق جبهة موحدة تضم كلاً من إسرائيل والدول العربية، هذا علاوة على الاختلاف في الرأي منذ انتخاب باراك أوباما حول كيفية التعاطي مع طهران. لكن، بغض النظر عمن يقطن في البيت الأبيض، فإن التوترات بين إسرائيل والدول العربية التي يمكن أن تكون مهددة من جانب إيران، هي من القوة لدرجة أن أياً منها لن ينضم علناً إلى مبادرة تُشارك فيها إسرائيل. والواقع أن البلدان العربية حريصة للغاية على تجنب إعطاء الانطباع بأنها تتعاون مع إسرائيل بأي شكل من الأشكال.

حين أُشيع في تموز/يوليو 2009 أن الحكومة السعودية وافقت سراً على السماح لإسرائيل باستخدام المجال الجوي السعودي في هجوم على إيران، بادرت الرياض إلى نفي هذه الإشاعات بسرعة وبشدة. حتى مصر والأردن، اللتان وقّعتا معاهدي سلام مع إسرائيل، لا تريدان، بل لا تستطيعان، أن تُعتبرتا من قِبَل مواطنيهما أو من قِبَل البلدان العربية الأخرى، متعاونتين مع إسرائيل. وهذا يعني من وجهة نظر الولايات المتحدة، أن أي محاولة للحصول على مساعدة عربية لاحتواء إيران، يجب أن تبقى بمعزل تماماً عما تفعله الولايات المتحدة بالتعاون مع إسرائيل للغرض نفسه.

إن عدم استعداد الدول العربية للتعاون مع إسرائيل طالما لم تُحل القضية الفلسطينية، يجعل الأمور أكثر صعوبة أيضاً بالنسبة إلى الولايات المتحدة لتطوير منظومة أمنية جديدة للمنطقة. فإسرائيل لا يمكن أن تُدرج فيها، لكن إذا ما استُبعدت، فإن ذلك يمكن أن يُقوّض أي جهد جماعي عبر اتخاذ إجراءات أحادية الجانب. وحتى البلدان التي تعتقد أن دول مجلس التعاون الخليجي وحدها لا يمكن أن تكون أساساً لنظام إقليمي، والتي تدّعي استعداداً لاستقطاب مشاركين إضافيين وبعيدين للغاية كتركيا، ليست في وارد مناقشة مشاركة إسرائيل. وبحدود معرفة كاتبة هذه الورقة، كان ثمة اقتراح واحد فقط من قِبَل إحدى الدول العربية بإدراج إسرائيل في جهد إقليمي مُوسّع. وقد جاء الاقتراح على لسان الشيخ خالد آل خليفة، وزير خارجية البحرين، في أيلول/سبتمبر 2008 في الأمم المتحدة، لكنه لم يتكرر أبداً بعدها.

من شأن وجود إسرائيل خارج اتفاق أممي إقليمي أن يقود إلى تقويضه لأنها حينذاك ستنتهج سياستها الخاصة تجاه إيران. والواقع أن ثمة خوفاً كبيراً لدى دول الخليج يتمثل في احتمال أن تُقرّر إسرائيل مهاجمة إيران بضوء أخضر من واشنطن أو من دونه، وأن تردّ إيران بوسائل من شأنها أن تُلحق الضرر بدول الخليج. قد لا تتخذ إيران إجراءات ضد هذه الدول مباشرة، على الأقل إذا لم تدخل في تحالف صريح مع الولايات المتحدة أو ما هو أسوأ مع إسرائيل، لكن الإجراءات الانتقامية يمكن مع ذلك أن تُلحق بها الضرر. وقد لا تعتمد إيران إلى تفجير المنشآت النفطية في منطقة الخليج، وإن كان الكثيرون يخشون من أنها ربما تفعل ذلك، لكنها يمكن أن تُلحق الضرر بهم من خلال عرقلة الملاحة عبر مضيق هرمز.

إن استحالة تشكيل تحالف يضم كلاً من إسرائيل والدول العربية هي مشكلة ثابتة تؤثر في سياسات أي إدارة أميركية. علاوة على ذلك، بدأت تظهر اختلافات كبيرة خلال عهد إدارة أوباما بين إسرائيل والولايات المتحدة في شأن كيفية معالجة المشكلة المشتركة المتمثلة في إيران. وحتى قبل انتخابات حزيران/يونيو 2009، التي عززت موقف المتشددين في الحكومة الإسرائيلية، كانت إسرائيل مُتشككة جداً حيال التزام أوباما بسياسة الحوار مع طهران. وعلى رغم أنها لم تجرؤ على رفض فكرة الانخراط المباشر، إلا أن حكومة نتنياهو أوضحت أنه ينبغي انتهاز سياسة الانخراط لبضعة أشهر فقط، كما لم تُخفِ قناعتها بأن هذا الانخراط لن ينجح في وقف البرنامج النووي الإيراني. وبالتالي، هذا لن يترك لإسرائيل سوى خيار وقف، أو على الأقل إبطاء، البرنامج بالوسائل العسكرية. والحال أن إسرائيل لا ترفض فكرة أنه من المجدي للولايات المتحدة اتباع استراتيجية دبلوماسية لكبح برنامج إيران النووي واستئناف العلاقات المقطوعة بينهما منذ العام 1979، لكنها تعتقد بوجود متابعة هذه الاستراتيجية لمدة وجيزة فقط، وإذا ما فشلت يتم استبدالها سريعاً باستخدام القوة. بعض هذه الخلافات قد تضيق إذا مارفت الحكومة الإيرانية الجديدة، التي زادت إعادة انتخابها جرأة، التعامل مع واشنطن، لكنها (الخلافات) كانت لاتزال حقيقية حتى وقت كتابة هذه الورقة.

على الرغم من أن الولايات المتحدة تُشاطر تل أبيب مخاوفها في شأن إيران، إلا أن إسرائيل في الوقت الحاضر هي مشكلة أكثر منها حليف للولايات المتحدة فيما هي تحاول وضع استراتيجية في شأن إيران. فإسرائيل لا يمكن أن تكون جزءاً من استراتيجية إقليمية طالما أن المشكلة الفلسطينية لم تُحل. وهي تُشكل تهديداً لسياسة أميركية ثنائية تقوم على الانخراط مع إيران.

تعتبر مصر اللاعب الإقليمي الآخر الذي ينظر إلى إيران نظرة عدا لاهوادة فيه. هذا على رغم أنها ليست عرضة إلى التهديد من جانب إيران، وفي واقع الأمر، فإنها ستكون هدفاً مُستبعداً جداً للأسلحة النووية الإيرانية إذا ماتمكنت طهران من تطويرها. ثم أنه ليس ثمة قضايا ثنائية تُفرّق بين البلدين: فهما لا يتقاسمان حدوداً مشتركة، ولا يتنافسان على الموارد الطبيعية. كما ليس لدى مصر عدد كبير من السكان الشيعة الذين يمكن أن توحى لهم الثورة الإيرانية بالثورة أو التماس الدعم الإيراني في محاولة لتعزيز موقعهم. وعلى الرغم من أن الحكومة المصرية اتهمت الشيعة في السنوات القليلة الماضية مراراً وتكراراً بمحاولة نشر المذهب الشيعي في مصر، بل وادّعت أنهم منخرطون في حملات واسعة تستهدف بلدات بأكملها، فمن الصعب أن نأخذ على محمل الجد الزعم بأن مثل هذه الأقلية الصغيرة يمكن أن تُشكل تهديداً حقيقياً لمصر.

في الواقع، ثمة عوامل أخرى عدا الأمن تُفسّر العداء المصري تجاه إيران. فمصر أولاً لاتزال تعتبر نفسها قوة عظمى في المنطقة بسبب حجمها وتاريخها الماضي وهيمنتها الثقافية وطموحاتها.

وحقيقة أن هذا الدور القيادي آخذ في التناقص منذ بعض الوقت يجعل من بروز إيران قضية حتى أكثر حساسية. وثمة سبب آخر هو أن مصر قلقة من الغموض وعدم الاستقرار المحتمل الذي تجلبه حركة حماس وحزب الله، بدعم من إيران، إلى دول المشرق العربي. فمن خلال دعم المنظمات التي تُجسّد مقاومة إسرائيل، تتحدّى إيران بصورة غير مباشرة القرار المصري بحمل نفسها على قبول وجود إسرائيل وتحقيق السلام معها.

لقد أصبحت حركة حماس وعلى ما يُزعم حزب الله في الآونة الأخيرة منافسين مباشرين لمصر. وتعتقد الحكومة المصرية أن إيران مسؤولة عن ذلك. إذ تسيطر حماس على قطاع غزة، ما يخلق معضلة صعبة بالنسبة إلى مصر: فهي (مصر) قادرة على وقف عمليات تهريب السلع بدءاً من المواد الغذائية وانتهاءً بالأسلحة عبر أنفاق تحت الحدود بين مصر وقطاع غزة، والحفاظ على العلاقات المصرية - الإسرائيلية عائمة، لكنها تُعرض نفسها إلى اتهامات بأنها تتعاون مع إسرائيل في إنزال المعاناة بالفلسطينيين. بدلاً من ذلك، يمكن لمصر أن تغض الطرف عن عمليات التهريب أوحتى السماح بزيادة التجارة الرسمية عبر الحدود. ومن شأن مثل هذه السياسة أن تلقى قبولاً حسناً لدى الرأي العام العربي، لكنها ستساعد أيضاً حركة حماس، التي لاتدعمها مصر، وتُسبب احتكاكاً مع إسرائيل. ولأنها تواجه خياراً صعباً، تحتفظ مصر برهاناتها، فتواصل إغلاق الحدود مع قطاع غزة وتعرض اللوم في العالم العربي نتيجة لذلك، لكنها في الواقع تسمح بحدوث عمليات التهريب، وبالتالي تساعد الفلسطينيين وحركة حماس بشكل غير مباشر على الأقل. بيد أن مصر لاتحظى بالتقدير مقابل ذلك.

ومما يُسهم في استياء مصر من إيران الدعم الذي تُقدّمه طهران إلى حزب الله، الذي ترى فيه مصر حضوراً آخر مُعطّلاً في المنطقة. وقد اتخذ موقف مصر تجاه حزب الله، وهو الموقف السلبي دائماً، منعطفاً نحو الأسوأ بعد وقت قصير من عملية الرصاص المصبوب التي شنتها إسرائيل في قطاع غزة في العام 2009، حين اتهمت الحكومة المصرية حزب الله علناً بإدارة حلقة تهريب أسلحة في القاهرة لتوريد الأسلحة إلى غزة. وبدلاً من إنكار هذا الزعم، اعترف الشيخ حسن نصر الله، زعيم حزب الله، بفخر بأن الحزب يُقدّم أسلحة إلى «المقاومة» ضد إسرائيل. وقد رفض حزب الله بقية المزاعم المصرية بأنه كان يتأمر أيضاً على الحكومة المصرية. وأخيراً، فإن مجموعة من القضايا غير المتعلقة بالأمن تزيد من حدة التوتر بين البلدين: فإيران هي جمهورية إسلامية ومصر تقعم الحركات الإسلامية. ومازاد الطين بلة أن الحكومة الإيرانية أطلقت اسم خالد الإسلامبولي، قاتل الرئيس أنور السادات، على أحد الشوارع في طهران تكريماً له. وكان السادات وفّر الحماية، في وقت سابق، لشاه إيران بعد خلع.

أخيراً، فإن مصر معادية لإيران علناً لأنها قادرة على تحمّل ذلك. هذا في حين أن دول الخليج، التي لديها أسباب أفضل من مصر للقلق من وجود إيران نووية، لاتستطيع استفزازها، أو على الأقل

هذا ما تشعر به. مصر، إذاً، في وضع مختلف. ومع ذلك، حتى هي، أوضحت مراراً وتكراراً أنها لا تريد حلاً عسكرياً.

من وجهة نظر الولايات المتحدة، فإن البلدين اللذين تتوازي مواقفهما في شأن إيران بشكل وثيق مع موقفها ليسا حليفيين جيدين في وضع استراتيجية إقليمية ضد إيران. إذ تفرض إسرائيل على وجه الخصوص إشكالية، وحتى مصر ليست البلد الذي يمكن للولايات المتحدة أن ترسي عليه استراتيجية من هذا القبيل. وعلى الصعيد المحلي، تجتاز مصر فترة من عدم اليقين: فحسني مبارك مُسن، وعملية خلافته يمكن أن تكون مُثيرة للجدل، إذ هيّا الرئيس النظام بحيث يكون ابنه جمال واحداً من عدد قليل جداً من الأشخاص الذين يمكن أن يصبحوا مرشحين بموجب القوانين الجديدة التي رُتبت بعناية. ومع ذلك، يمكن أن تُثار اعتراضات كثيرة على خلافة جمال، بما في ذلك من جانب أجهزة الأمن. علاوة على ذلك، لم تُعدّ مصر رائدة في العالم العربي. فعلى الرغم من أن لها ثقلًا كبيراً في الشؤون العربية، وستبقى كذلك، بسبب حجمها، إلا أنها لم تُعدّ البلد الذي يتطلّع إليه الآخرون للقيادة، ناهيك عن الإلهام. فالقاهرة لن تُشكّل السياسة في العالم العربي، خصوصاً في شأن مسألة تُؤثر على دول الخليج بشكل مباشر أكثر مما تُؤثر على مصر.

### معسكر الخائفين لكن المذعنين

ثمة مجموعة ثانية أكبر من الدول التي تشعر بقلق بالغ إزاء قوة إيران عموماً، وحتى أكثر قلقاً إزاء قوة إيران مسلحة نووياً. وهي تحاول السير بحذر بين حماية نفسها وبين عدم استعداد إيران، بل وحتى التعاون معها. البلدان التي تقع ضمن هذه الفئة هي الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وإلى حد ما، الأردن. فقد اتخذ الأردن موقفاً أقوى ضد إيران في الماضي حين وقف مع صدام حسين خلال الحرب العراقية - الإيرانية. وفي الواقع، كان الملك عبد الله عاهل الأردن أول من روج لفكرة أن «الهلل الشيعي» الذي تدعمه إيران يُمثّل خطراً على المنطقة. وقد اعتبرت إدارة بوش الأردن عضواً مُحتملاً في تحالف مناهض لإيران، لكن الملك تراجع عن الفكرة منذ ذلك الحين. والآن يتصرّف الأردن بطريقة لا تُثير الانتباه، لابل غير مرئية تقريباً، في شأن إيران.

تُمثّل الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي عنصراً حاسماً في أي سياسة تجاه إيران وأمن الخليج. فهي تسيطر معاً على الجانب الغربي من الخليج، باستثناء الخمسة والثلاثين ميلاً من الخط الساحلي الذي يبقّي العراق بلداً غير ساحلي تماماً. وبالتالي، يتعيّن عليها أن تحتل مكاناً بارزاً في أي ترتيبات للأمن الإقليمي، سواء شملت إيران أولم تشملها. وإذا مارفضت إيران الدخول في حوار جاد حول المسألة النووية وأمن الخليج، فإن دول مجلس التعاون الخليجي ستكون عاملاً حاسماً في نجاح أي نظام للعقوبات، حيث أن الإمارات وسلطنة عُمان بشكل خاص هما في قلب شبكات التهريب التي تساعد إيران على الالتفاف على التدابير التي تهدف إلى عزلها اقتصادياً.

تختلف دول مجلس التعاون الخليجي تماماً من حيث الحجم والثروة والطموح. والأهم من ذلك هو أنها تختلف في كثير من القضايا السياسية على الرغم من عضويتها المشتركة في مجلس التعاون الخليجي. وقد تم إنشاء هذا المجلس في العام 1981 غداة اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية كمحاولة من جانب دول الخليج لوضع سياسة مشتركة تجاه الصراع، وللتوحد في مواجهة التهديد الذي شكلته إيران بعد ثورتها. لكن مجلس التعاون الخليجي لم ينجح قط في خلق موقف مشترك بين أعضائه. إذ حتى التعاون الاقتصادي لايزال محدوداً، كما أكد على ذلك فشل بلدان المجلس مؤخراً في الاتفاق على إطلاق عملة موحدة موعودة منذ فترة طويلة. ولا تتفق بلدان المجلس سوى على نقطتين فقط: حيال إيران - أنها أصبحت قوية جداً وأنه لا يمكن السماح لها بامتلاك أسلحة نووية -، ولا شيء سوى ذلك.

تتفوق إيران بعدد سكانها البالغ نحو 66 مليون نسمة إلى حد كبير حتى على المملكة العربية السعودية بعدد سكانها الذي يقارب 28 مليون نسمة (بما في ذلك أكثر من 5 ملايين أجنبي)، وهي عملاق حقيقي بالمقارنة مع جيرانها. فهي قادرة على وضع قيود شديدة على صادرات النفط عبر مضيق هرمز والإضرار بالمنشآت النفطية. وحتى في أفضل الأوقات، فهي جارة صعبة. وقد طرحت دول مجلس التعاون الخليجي تصورات عن التهديد الإيراني قد يكون من الصعب فهمها في بعض الأحيان، حول الحقيقة الأساسية المتمثلة باختلال ميزان القوى بينها وبين إيران. أحد هذه المزاعم الأكثر شيوعاً في جميع بلدان الخليج، وبين المسؤولين الحكوميين والمحللين السياسيين وكذلك في الصحافة، هو فكرة أن إيران أصبحت القوة المهيمنة في منطقة الخليج نتيجة لتدخل الولايات المتحدة في العراق. وبالطبع، غني عن القول أن العراق كان الدولة الوحيدة القادرة على كبح القوة الإيرانية. فمن خلال غزوها للعراق وتحويله من دولة قوية ومسلحة بشكل جيد إلى أخرى ضعيفة ومقسمة وغير مستقرة، أحدثت الولايات المتحدة خللاً في توازن القوى الذي كان قائماً حين كان صدام حسين يحكم العراق، وبالتالي سلّمت الخليج إلى الهيمنة الإيرانية.

علاوة على ذلك، تعتقد دول الخليج أن الولايات المتحدة زادت الوضع سوءاً من خلال فرض نظام سياسي على العراق يستند إلى الانتخابات يضمن هيمنة الشيعة لأن غالبية السكان هم من الشيعة. وبرأيها، فإن هيمنة الشيعة تعني الهيمنة الإيرانية. لكن واقع الأمر أكثر تعقيداً: فالشيعة ليسوا كتلة واحدة مترابطة عقائدياً، والأهم من ذلك، أن الشيعة العراقيين هم من العرب بينما الشيعة الإيرانيون من الفرس. وخلال الحرب العراقية - الإيرانية، حارب الشيعة في البلدين بعضهم بعضاً. وعلى الرغم من أن جميع الأحزاب الشيعية في العراق لها علاقات متباينة في قوتها مع إيران وتتلقى أو تلقّت دعماً منها، إلا أنها مُهتمة أيضاً بالسيطرة على الحكومة العراقية، وليس بتنفيذ أوامر طهران.

كما أنه ليس من الواضح بالضبط كيف تتجلى الهيمنة الإيرانية أو كيف أن العراق، الذي بالكاد له

موطئ قدم في الخليج ، كان في أي وقت قوة موازنة فعّالة لإيران حين كان الأمر يتعلّق بالملاحه في الخليج. ثم أنه ليس من الواضح كيف يمكن أن يكون لإيران مثل هذا الموقع المهيمن من دون أي عائق، نظراً إلى الوجود العسكري الأميركي في الخليج، بما في ذلك المرافق البحرية في البحرين، ومنشآت القوات الجوية في قطر، والقوات البرية في الكويت. وعلى الرغم من أن مفهوم الهيمنة الإيرانية ضبابي وموضع شك كبير، إلا أن الفكرة راسخة في منطقة الخليج وغير قابلة للمناقشة.

ويتوازى مع الخوف من الهيمنة الإيرانية، لابل ربما يكون أكثر استعصاء على الفهم، الاشتباه بأن إدارة أوباما، باستعدادها لفتح حوار مع طهران، يمكن أن تُبرم «صفقة كبرى» معها. وعلى الرغم من أنه لا يتم أبداً الإفصاح عن الخطوط العريضة لصفقة كبرى محتملة، من قِبَل الأشخاص الذين يعتقدون أنها يمكن أن تتم، يبدو أن هؤلاء يركّزون على افتراض أن الولايات المتحدة يمكن أن ترضخ إلى الهيمنة الإيرانية في الخليج إذا ما وضعت طهران حداً لبرنامجها لتخصيب اليورانيوم وتخلّت عن طموحاتها لتطوير أسلحة نووية. والواقع أن الفكرة القائلة بأن الولايات المتحدة قد تتخلى تحت أي ظرف من الظروف عن السيطرة على منطقة الخليج لإيران، ما يُعرّض إلى الخطر حصولها، وبشكل أعم حصول الغرب، على النفط من المنطقة، تبدو لامعقولة حين يُنظر إليها من واشنطن، لكنها تحظى بشيوع في المنطقة.

ما يؤجج الخوف من الهيمنة الإيرانية أيضاً هو تصوّر المنطقة أن الشيعة خارج إيران هم الآن القوة الصاعدة في هلال شيعي يمتد من إيران إلى بلاد الشام: فالشيعة في جميع أنحاء المنطقة، والذين زادتهم جرأة الثورة الإيرانية التي وضعت رجال الدين الشيعة في السلطة في إيران، أصبحوا أكثر توكيداً للذات، ما يُشكّل تهديداً للأنظمة القائمة، وهي كلها أنظمة سنّية باستثناء النظام العلوي في سورية. وعلى الرغم من أن هذه الفكرة حظيت باهتمام كبير حين ظهرت للمرة الأولى في خطاب الملك عبد الله عاهل الأردن في العام 2004، إلا أن فرضية صعود الهلال الشيعي لاتصمد أمام التدقيق. فننفوذ إيران في الشرق الأوسط لا يقوم على الطائفية بقدر ما يقوم على استعدادها لدعم الحركات الراديكالية. صحيح أن إيران تدعم في لبنان حزب الله، الذي هو في الواقع تنظيم شيعي يلقى دعماً على وجه الحصر تقريباً من تلك الطائفة، إلا أنها في فلسطين تدعم حماس، الحركة الإسلامية التي لها جذور في جماعة الإخوان المسلمين، والتي لديها أيضاً في الغالب أجندة سياسية أكثر منها دينية. وفيما يلقى نظام بشار الأسد في سورية الكثير من الدعم من الأقلية العلوية التي ترتبط معتقداتها الدينية بالتشيع، إلا أنه أساساً نظام علماني بعثي.

مامن شك في أن إيران تحاول عن سابق إصرار توسيع نفوذها عبر المنطقة، لكن من الواضح أنها لاتعتمد على الهلال الشيعي. أما بالنسبة إلى الخوف الذي تُعبّر عنه حكومات دول الخليج من أن إيران ستقوم بتحريض السكان الشيعة في دولها على التمرد، أو أن هؤلاء السكان سيتأثرون على الأقل بالنموذج الإيراني، فإن الأدلة تشير إلى اتجاه مختلف؛ عدم الرضى بين الشيعة في دول الخليج

مُتَجَذِّر في القضايا الداخلية، أي الحقيقة بأنهم لا يتمتعون بالحقوق نفسها التي تتمتع بها الغالبية السنية. فالمملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، تُسيطر على بناء المساجد الشيعية في المملكة، والمؤسسة الوهابية هناك ترى أن الشيعة هراطقة. وتحرم البحرين، التي تقطنها غالبية شيعية ولكن نظامها سني، الشيعة من كثير من الوظائف الحكومية والمناطق السكنية، لابل هي تسعى إلى تغيير التوازن الديموغرافي عن طريق منح المواطنة إلى سنّة من بلدان أخرى، حيث تُظهر الإحصاءات السكانية في البحرين زيادة مفاجئة في عدد السكان السنّة في السنوات الأخيرة، على الرغم من تراجع معدل الولادات في الواقع.

والحال أن فكرة أن الشيعة أصبحوا، بوحى من إيران في الواقع إن لم يكن بتوجيه منها، يُشكّلون قوة سياسية خطيرة، مُنتشرة وتؤثّر على سياسات العديد من الحكومات، حتى في البلدان التي فيها قلة من السكان الشيعة. ففي مصر، على سبيل المثال، حيث قد يُشكّلون نسبة 1 في المئة من السكان، كان الشيعة لسنوات عدة هدفاً لحملة تصوّرهم على أنهم مجموعة تخريبية مُحتملة تُمارس الدعوة إلى المذهب الشيعي وتُعزّز أهداف إيران. وقد أُلقي القبض على المئات منهم في الأشهر الأخيرة.

على الرغم من مخاوفها المشتركة، لاتتخذ دول مجلس التعاون الخليجي موقف المواجهة تجاه إيران ولاهي مُوحدة في ردود فعلها. إذ لاتشعر بأنها قوية بما فيه الكفاية لتحدي إيران بشكل فردي، لكنها مُنقسمة بشدة في مايتعلّق بتحديثها بشكل جماعي. بدلاً من ذلك، يسعى كل بلد إلى شكل خاص به من التكيف معها. ونتيجة لذلك، ليس ثمة موقف مشترك لمجلس التعاون الخليجي في شأن إيران، وليست هناك سياسة مشتركة. كما من غير المرجح أن يتم التغلب على هذه الانقسامات بسهولة. وفي الواقع، تميل سياسة الولايات المتحدة إلى التقليل من أهمية الانقسامات والطريقة التي تسترشد بها سياسة كل بلد، لامن خلال الاعتبارات الجيوسراتيجية الكبرى بل من خلال القضايا الثنائية في علاقاتها مع بعضها بعضاً وكذلك مع إيران.

في سياق تطوير سياسة تجاه إيران، لاتحوز دول مجلس التعاون الخليجي على زعيم معترف به، لأن المملكة العربية السعودية، والتي هي بحكم حجمها وثروتها وتاريخها الطويل كبلد مستقل يطمح إلى أن يكون له مثل هذا الوضع، هي أيضاً بلد محافظ للغاية ليس اجتماعياً وثقافياً وحسب بل أيضاً في جميع جوانب سياستها. فالمملكة تبذل دوماً قصارى جهدها لئلا يغرق المركب. وهذه النزعة المتأصلة حيال الحذر أصبحت أكثر وضوحاً في عهد الملك عبد الله، الذي بتركيبته هو صانع سلام ورجل مصالحة. فهو يقلق بشأن إيران، لكنه لايتحدّاه. علاوة على ذلك، فإن للمملكة العربية السعودية نزاعات حدودية مع جميع جيرانها، وهو أمر ليس مفاجئاً نظراً إلى موقعها المهيمن جغرافياً في شبه الجزيرة العربية.

الواقع أن لدى المملكة العربية السعودية العديد من الأسباب التي تدعوها إلى القلق من إيران: أولاً، تُشكّل الجمهورية الإسلامية تحدياً للقيادة السعودية في الخليج من خلال توفير وجود موازٍ

لهذه الأخيرة. هذا لا يعني أنه يُحتمل أن تتطلع الدول الأعضاء الأخرى في مجلس التعاون الخليجي إلى إيران للزعامة، لكن المملكة العربية السعودية لا تُوفّر الزعامة لجيرانها الصغار، ولا تستطيع ضمان الحماية لهم. ثانياً، يفرض برنامج إيران النووي مشكلة مزدوجة بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية: مشكلة الأمن التي تشترك فيها المملكة العربية السعودية مع جميع البلدان في المنطقة، والأهم من ذلك، التحدي المتمثل في تطويرها برنامجها النووي الخاص، ليس من أجل الحماية ولكن لأغراض الصديقة. إذ كيف يمكن للمملكة العربية السعودية المطالبة بالزعامة إذا ما كانت لا حول لها ولا قوة عسكرياً إزاء إيران مُسلّحة نووياً؟ ثالثاً، تخلق إيران درجة من عدم اليقين في شأن عائدات النفط السعودية لأنها قادرة على عرقلة الصادرات النفطية. وأخيراً، إن صعود إيران يجعل العلاقة بين الأغلبية الوهابية والأقلية الشيعية في المملكة العربية السعودية أكثر تعقيداً. ومرة أخرى، لا يوجد أي دليل على أن السعوديين الشيعة يتطلعون إلى طهران لتكون مصدر إلهام لهم، ناهيك عن أن تكون مصدر أوامر. ومع ذلك، تُقدّم إيران تذكراً بأن الشيعة قد يكونون هراطقة في المملكة العربية السعودية، لكنهم مدرسة إسلامية سائدة في أماكن أخرى.

ردّت المملكة العربية السعودية على التحدي الإيراني بطريقة مكبوتة. فهي لم تسع علانية إلى طلب حماية الوجود العسكري الأميركي، أو حتى توافق على أن تصبح طرفاً في حلف مناهض لإيران بقيادة الولايات المتحدة. كما أنها لم تتخذ مزيداً من الخطوات للسيطرة على الأقلية الشيعية، بل قامت ببعض الخطوات الحذرة لجعلهم جزءاً من الحوار الوطني. ثم أنها لم تهرع إلى تطوير برنامجها النووي، على الرغم من الإشاعات المستمرة عن صفقة محتملة بين المملكة العربية السعودية وباكستان يتم تداولها منذ العام 1994. ووفقاً لهذه الإشاعات، التي لم تُؤكّد تماماً لكن لم يتم وضع حد لها أبداً، قد تكون المملكة العربية السعودية ساعدت في تمويل البرنامج النووي الباكستاني، ربما في مقابل الحصول على ضمانات من باكستان بأنها ستبسط مظلتها النووية لحماية المملكة العربية السعودية إذا ما دعت الحاجة.

كانت لفتات الصداقة من جانب المملكة العربية السعودية تجاه إيران متواضعة جداً. صحيح أنه حدثت مبادلات دبلوماسية، وتمّت دعوة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد من قِبَل الملك للمشاركة في موسم الحج في العام 2007، لكن لم يتم إطلاق أي مبادرة جديدة. وتُقدّم علاقات المملكة العربية السعودية مع حلفاء إيران في المنطقة لوحة مُتباينة، إذ كانت العلاقات بين المملكة العربية السعودية وسورية، وبشكل أكثر تحديداً بين العاهل السعودي والرئيس السوري، عدائية حتى وقت قريب، وهي الآن في حالة من التذبذب حيث يبذل الرئيس السوري بشار الأسد جهداً للتغلب على عزلة سورية، لكنه لا يزال متردداً في تغيير سياستها بطريقة واضحة. وعلى ما يبدو، فإن أساس الخلاف بين البلدين هو لبنان بشكل مباشر أكثر من إيران: فالمملكة العربية السعودية مؤيدة بحزم لسعد الحريري وتيار المستقبل، في حين تدعم سورية حزب الله.



ارتبط تحسّن وارتكاس العلاقات السعودية - السورية بتقلبات السياسة في لبنان أكثر منه بالتغييرات إزاء إيران: فالرئيس اللبناني وتيار المستقبل وشخصيات لبنانية معادية سابقاً لسورية، يتحدثون إلى سورية مرة أخرى، لابل هم يستشيرونها في تشكيل الحكومة الجديدة. لكن، لا يوجد مؤشّر على أن المملكة العربية السعودية باتت أقل عدائية تجاه حزب الله. من ناحية أخرى، حافظت المملكة العربية السعودية على علاقات جيّدة مع حماس، وشجّعت المصالحة بينها وبين فتح، ما أدى إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية بعد اتفاق مكة في العام 2007، وهي تؤيد مجدداً المصالحة في الوقت الحاضر. بعبارة أخرى، المصالح السعودية واستراتيجية المملكة الإقليمية، هي التي تحدّد علاقات المملكة العربية السعودية مع حلفاء إيران في المنطقة، وليس درجة قرب هؤلاء من إيران.

أما بالنسبة إلى العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران، فهي معقّدة ومتناقضة. فإضافة إلى المخاوف المشتركة لجميع بلدان مجلس التعاون الخليجي إزاء هيمنة إيران وتنامي قدرتها النووية، لدى الإمارات نزاع طويل الأمد معها حول السيطرة على ثلاث جزر في الخليج - أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى - وقد كانت ملكية الجزر الثلاث أساس خلاف أولاً بين بلاد فارس والإمبراطورية العثمانية، وفي وقت لاحق بين شاه إيران وبريطانيا، كما هو الحال الآن بين إيران والإمارات. وهذه المسألة مصدر إزعاج مستمر، لكنها أيضاً مزمنة أكثر منها حادة. وهي مشكلة طويلة جداً لكن لا يبدو أنها العامل الحاسم في العلاقات بين الإمارات وإيران. وعلى الرغم من أن المسؤولين الإماراتيين يُثيرون بانتظام قضية الجزر، إلا أن دعوتهم إلى إجراء مفاوضات لا تلقى آذاناً صاغية في إيران. وتظهر علاقات دولة الإمارات مع إيران الخليط نفسه من الشك، لكنها تكشف أيضاً عدم الرغبة في الدخول في مواجهة، كما الأمر لدى معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي.

تُعتبر دبي، وهي إحدى الإمارات، مركزاً تجارياً رئيساً لإيران، وعنصراً هاماً لها لمساعدتها على تحمّل العقوبات. إذ يعيش حوالي 300.000 إيراني في دبي، ما يخلق علاقات يصعب قطعها عبر مضيق هرمز. وفي الواقع، فإن الأنماط التاريخية من كل من الخلافات والتجارة لاتزال قائمة بين الإمارات وإيران، على الرغم من القضايا المُستجدة اليوم. فبعد الانتخابات الإيرانية المُتَنَزَع عليها في يونيو/حزيران 2009، على سبيل المثال، هرعت حكومة دولة الإمارات إلى تهنئة الرئيس أحمددي نجاد بمناسبة إعادة انتخابه، وبعدها ببضعة أيام أعلن وزير الخارجية الإماراتي أن تدخّل أي بلد في الشؤون الإيرانية أمر غير مقبول.

لدى البحرين، وهي من بين أصغر بلدان مجلس التعاون الخليجي، أهم الأسباب لعدم الثقة في إيران: فبين الحين والآخر، يُثير القادة الإيرانيون مطالبات بأراضيها. ومؤخراً، أعلنت إيران أن البحرين هي المحافظة الرابعة عشرة فيها. ولهذه المطالبات جذور تاريخية طويلة: فقد كانت فارس القوة المهيمنة على مدى قرون في ما تُعرف الآن بالبحرين ومعها المنطقة الممتدة على جزء كبير من

الساحل الغربي من الخليج. وعندما استقلت البحرين عن بريطانيا في العام 1971، أحييت إيران لفترة وجيزة مزاعمها التاريخية، لكن الشاه تخلّى عنها صراحة (وهو تخلّى كان واضحاً أن القيادة الحالية للجمهورية الإسلامية لم تقبله). ويظهر الدور الذي لعبته إيران تاريخياً في البحرين بوضوح من حقيقة أن حوالي 70 في المئة من السكان ربما هم من الشيعة، وأعلى الأقل كانوا كذلك قبل أن يبدأ حكام البلاد السنّة عمداً منح الجنسية للأجانب السنّة. لكن يبدو أن البحرينيين الشيعة ليس لديهم الرغبة في الانضمام إلى إيران.

موقف حكومة البحرين من إيران ثنائي الأبعاد: فهي تقوم بردود فعل قوية في كل مرة يُطالب الساسة الإيرانيون بأراضي البحرين. وهذا الأمر مدار اتفاق المعارضة الشيعية والحكومة. ومع ذلك، تتخذ البحرين موقفاً تصالحياً للغاية تجاه جارتها الكبيرة. وثمة مثالان حديثان يوضحان القصة: في شباط/فبراير 2009، علّقت البحرين المفاوضات في شأن شراء الغاز الطبيعي من إيران بعد أن أعلن حسين شريعتمداري، وهو مستشار لآية الله علي خامنئي، أن البحرين هي المقاطعة الإيرانية الرابعة عشرة. لكن في حزيران/يونيو 2009، أمرت حكومة البحرين بإغلاق إحدى الصحف لنشرها مقالاً يدين إيران ونظامها السياسي. وعلى الرغم من أن البحرين تُوفّر التسهيلات للأسطول الخامس الأمريكي، إلا أنها أعلنت أنها لن تسمح باستخدام أراضيها لشن عمليات ضد إيران.

الكويت، من جهتها، تبدو في موقف لا تحسد عليه لكونها تتعرّض إلى التهديد من جانب كل من إيران والعراق. صحيح أن ثلث سكان الكويت هم من الشيعة، إلا أن العراق هو الذي ادّعى مراراً وتكراراً أن أرض الكويت جزء من أرضه. وحين استعادت الكويت استقلالها من بريطانيا العظمى، ادّعى العراق على الفور ملكيته لأراضيها، لكنه سمح للقضية بأن تمرّ حين سعت الكويت إلى طلب الحماية من بريطانيا واتّجهت أيضاً إلى جامعة الدول العربية للحصول على دعم دبلوماسي. لذا، اختارت الكويت في الثمانينيات دعم العراق خلال الحرب العراقية - الإيرانية، ومنحته إمكانية استخدام موانئها، ووفّرت له الدعم المالي، وساعدته، جنباً إلى جنب مع المملكة العربية السعودية، في تصدير نفطه. ونتيجة لذلك، كان ثمة الكثير من التوتر، لابل حتى بعض الحوادث المسلّحة بين الكويت وإيران.

«كافاً» صدام حسين الكويت على دعمها له بغزوها في العام 1990، ماجعل العراق يُمثّل على الفور خطراً أكبر على الكويت من إيران. ولم يؤدّ التدخل الأمريكي إلى استعادة استقلال الكويت وحسب، بل أيضاً جعل الولايات المتحدة الحامي الرئيس للبلاد، وحوّل الكويت إلى حليف موثوق ومستعد لاستضافة القوات الأميركية خلال الحرب في العراق. وعلى الرغم من أن الكويت لم تُعدّ مضطرة إلى لعب ورقة إيران لحماية نفسها من العراق، إلا أنها مع ذلك تحرّكت لتحسين علاقاتها مع طهران. والواقع أن كلا البلدين يعترفان بتحسّن العلاقات، لابل ذهبت الكويت إلى حد الدفاع عن حق طهران في مواصلة برنامج نووي سلمي. وعلى الرغم من أن بين إيران والكويت نزاعاً استمر

عقوداً حول استغلال حقل الدرة للغاز، والذي تُطالب به أيضاً المملكة العربية السعودية، إلا أن المشكلة لم تؤدّ إلى حدوث أزمة وقلل الجانبان من أهميتها.

من بين دول مجلس التعاون الخليجي، تُعتبر قطر وسلطنة عُمان البلدين الأكثر حسماً في شكوكهما تجاه إيران، مفضلين إقامة علاقات جيّدة معها. في حالة عُمان، الأسباب اقتصادية وإلى حد ما تاريخية. وعلى غرار دبي، لدى عُمان مصلحة ثابتة في مجال التجارة، وعلى نحو أدق، التهريب، مع إيران، وإن على نطاق أضيق. والواقع أن العلاقات التجارية تاريخية، كما أن التهريب يُشكّل مصدراً رئيساً لمعيشة السكان على طول امتداد الساحل الذي لا يُتيح الكثير من الفرص الاقتصادية الأخرى. ثم أن موقع عُمان على أطراف الخليج، بعيداً عن مركز الصراع بين إيران والعراق، سمح لها دوماً بتجنّب الانحياز إلى أحد الجانبين فحافظت على حيادها. علاوة على ذلك، وقّرت العلاقات الجيدة مع إيران لعُمان درجة من الحماية ضد المملكة العربية السعودية في الماضي، ولاسيما في العام 1975 حين ساعد الشاه سلطان عُمان على وضع حد لتمرّد ظفار الذي كان السعوديون يدعمونه.

أما العلاقات بين قطر وإيران، فتحدّدها المصالح المحدّدة للدولة في هذا البلد الصغير، وكذلك طموح الأمير في أن يلعب دوراً دبلوماسياً هاماً كوسيط في المنطقة، في الوقت الذي يطرح فيه نفسه على أنه مدافع قوي عن «المقاومة» ضد إسرائيل وبستضيف منشآت عسكرية أميركية. وتقيم قطر أوثق العلاقات مع إيران أكثر من أي من دول مجلس التعاون الخليجي. وعلى الرغم من أنها دعمت صدام حسين في الحرب العراقية - الإيرانية (1980 - 1988)، يبدو أن هذه المسألة لم تترك تداعيات دائمة، ويرجع ذلك جزئياً إلى وجود أمير جديد للبلاد. علاوة على ذلك، لدى قطر علاقة اقتصادية وثيقة مع إيران: فحقل الغاز البحري (يُعدّ حقل الشمال واحداً من احتياطات العالم الأكثر أهمية من الغاز) مُتآخم جيولوجياً لحقل بارس الجنوبي الإيراني، ما يخلق احتمال نشوب نزاع كبير. وعلى الرغم من أن البلدين وجداً حلاً وسطاً في شأن هذه القضية، إلا أنه لم يكن ثمة حل جذري للصراع المُحتمل، ما يُوفّر لقطر حافزاً قوياً للتعاون مع إيران.

لكن قطر، وبشكل أكثر دقة، الأمير، طرح أيضاً خيارات سياسية وعقائدية في العلاقة مع إيران، تستند بدرجة أقل إلى المصلحة العليا للدولة بالمعنى الضيق للكلمة منها إلى رؤية لدور عالمي لقطر أكثر طموحاً مما يمكن توقّعه من مثل هذا البلد الصغير. فقد سعى الأمير إلى دور في تسوية النزاعات في الشرق الأوسط. وبهذه الصفة، بات يُنظر إلى قطر من قِبَل بعض جيرانها على أنها قريبة جداً من إيران وحلفائها في الشرق الأوسط. وفي أيار/مايو 2008، ساعد الأمير خصوصاً في التفاوض على اتفاق الدوحة بين الحكومة اللبنانية وبين المعارضة بقيادة حزب الله. منتقدو الاتفاق قالوا إنه أعطى حزب الله وجوداً كبيراً غير متكافئ في مجلس الوزراء، ومامن شك في أن هذا الاتفاق زاد وجود حزب الله في الحكومة، لكن هذا حدث بعد اندلاع مواجهة في بيروت أظهر حزب الله خلالها أن الحكومة لم تكن لديها القدرة، سياسياً أو عسكرياً، على كبح نشاطاته. ونتيجة لاتفاق الدوحة،

أعطى حزب الله وحلفاؤه الثلث زائداً واحداً من المناصب الوزارية، وهو «الثلث المُعطّل» الذي سعوا إلى الحصول عليه كي يكونوا قادرين على الاعتراض على القرارات الكبرى التي يعارضونها. وقد وضع هذا حداً لحالة الشلل التي أصابت الحكومة اللبنانية والبرلمان، لكن بشروط حزب الله. بالنسبة إلى منتقدي الاتفاق، أعطت قطر حزب الله ما يريد. وثمة تقدير أكثر دقة هو أن قطر ساعدت الحكومة اللبنانية على قبول التوازن الحقيقي للسلطة بينها وبين المعارضة. ومع ذلك، رأى كثيرون أن قطر تنحاز إلى حزب الله وراعيته إيران. وإذا ما أضيف ذلك إلى قرار قطر دعوة إيران إلى حضور قمة دول مجلس التعاون الخليجي التي عُقدت في قطر في كانون الأول/ديسمبر 2007، فقد بدا اتفاق الدوحة وكأنه تأكيد لموقف قطر باعتبارها بلداً وثيق الصلة بإيران، أو وفقاً للمصطلحات المشحونة المُستخدمة من قِبَل العديد من الصحف العربية، جزءاً من «جبهة الرفض» للدول المتطرفة. ومع ذلك، سمحت قطر لإسرائيل بفتح مكتب تجاري في الدوحة، وهو المكتب الذي أغلقه المسؤولون القطريون خلال أزمة غزة.

وجهة النظر هذه إزاء قطر تأكدت لكثيرين بعد أزمة غزة في كانون الثاني/يناير 2009، حين أرسلت إسرائيل قواتها إلى قطاع غزة في عملية الرصاص المصبوب التي كانت تهدف إلى إضعاف حركة حماس ووقف إطلاق الصواريخ. فكل الدول العربية أدانت بشدة العملية الإسرائيلية، لكن معظمها كانت حريصة أيضاً على عدم الوقوف علناً مع حركة حماس. وقد اختارت قطر الانحياز علناً، وقدمت مساعدة إلى حماس في إعادة إعمار قطاع غزة بدلاً من إيجاد سبل للعمل هناك من دون توجيه الأموال من خلال حماس.

أما دول الخليج الأخرى، فأنحازت إلى خيارات مختلفة في التعامل مع إيران، أملت مصالح الدولة وخيارات السياسة الهامة. وربما يكون الأمر الأكثر أهمية على المدى الطويل، هو أن دول الخليج تتمتع عن اتخاذ موقف مُشترك إزاء إيران بسبب جملة من المشاكل الثنائية التي تشوب علاقاتها مع بعضها بعضاً. بعض الاختلافات تبدو تافهة في الخارج، لكنها ليست كذلك في السياق الإقليمي. فعلى الرغم من أن تحديد لوحة كاملة للمنازعات البينية في الخليج يتجاوز نطاق هذه الورقة، إلا أن سرداً موجزاً للقضايا البارزة سيكون كافياً لإظهار العدد الكبير من المسائل الخلافية الموجودة في المنطقة والتي تجعل من القيام بعمل جماعي أمراً صعباً.

تشمل الكثير من المنازعات المملكة العربية السعودية، التي لها حدود مُشتركة مع جميع البلدان الأعضاء الأخرى في مجلس التعاون الخليجي. فهناك امتداد من الأراضي بين الإمارات وقطر مُتنازع عليه بين هذين البلدين وبين المملكة العربية السعودية. وقد تم ترسيم الحدود بين قطر والمملكة العربية السعودية أخيراً في العام 1999 بعد وقوع اشتباكات عدة، كان آخرها في العام 1992. والنزاع لا يزال قائماً مع دولة الإمارات التي تواظب على التقدم بالمطالبات بالشرط الساحلي حتى الحدود مع قطر، وبالمياه الإقليمية المُقابلة. وقد عرقل هذا النزاع حتى الآن مشروعاً لبناء جسر يربط قطر

والإمارات لأن الجسر يعبر مياهاً تطالب بها الآن المملكة العربية السعودية. ثم أن الرياض ليست لها مصلحة في تسهيل وجود صلة مباشرة بين دولة الإمارات وبين قطر. كما منعت المملكة العربية السعودية أيضاً بناء خط للغاز بين قطر والكويت عبر المياه الإقليمية السعودية. ثمة نزاعات حدودية أخرى تمت تسويتها، تشمل نزاعاً بين سلطنة عُمان ودولة الإمارات والمملكة العربية السعودية في شأن ملكية عدد من القرى في المنطقة الغنية بالنفط، ونزاعاً آخر بين قطر والبحرين حول جزر حوار. ويخلق تاريخ المنطقة المُعقّد، وعدم وضوح الحدود التي أنشئت مؤخراً، العديد من مخاطر نشوب توترات. وبالطبع، تلعب السياسة دوراً كبيراً في تغذية الاحتكاك. فعلاقات قطر مع جيرانها، على سبيل المثال، غالباً ما تكون مُعقّدة بسبب بث قناة الجزيرة، المحطة التلفزيونية التي تتخذ من قطر مقراً لها والمُؤلة من قِبَل الحكومة.

وحتى في القضايا التي تتفق بلدان الخليج والبلدان العربية الأخرى عليها، من الناحية النظرية، فإن مروحة القضايا الكثيرة التي تُفرّق دول الخليج والدول العربية عموماً يمكن أن تثبّط إمكانية اتخاذ قرارات مشتركة، ناهيك عن الإجراءات المشتركة. وقد كشفت الانقسامات بين دول الخليج بوضوح صارخ خلال فترة مُكثّفة من مؤتمرات القمة الخليجية، وبشكل أعم، العربية في أعقاب حرب غزة، والتي تمت إدانتها، بالإجماع، وعلى نحو صاحب، من قِبَل جميع البلدان العربية. فبين كانون الثاني/يناير وأذار/مارس 2009، تتابعت سلسلة من اجتماعات مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية، بعضها كان مقررًا منذ مدة طويلة، والبعض الآخر تمت الدعوة إليه على عجل، بسرعة مُذهلة في منطقة الخليج. وكان الهدف من هذه الاجتماعات تنسيق الاستجابة العربية لأزمة غزة والقضية الفلسطينية بشكل أعم، بيد أن الاجتماعات تقدّم أيضاً أفكاراً مثيرة للاهتمام في شأن تعقيدات السياسة الإقليمية التي لا بد أن تؤثر على أي جهود تقوم بها الولايات المتحدة لوضع خطة إقليمية للتعامل مع إيران.

في 16 كانون الثاني/يناير 2009، دعت قطر إلى عقد قمة طارئة لمناقشة الوضع في غزة. ولأن قطر اتخذت موقفاً صريحاً في شأن قطاع غزة وسبق أن أثارت حفيظة بعض الحكومات العربية بإشرافها على مفاوضات الأطراف اللبنانية للتوصل إلى اتفاق الدوحة الذي اعتبره البعض مواتياً للغاية لحزب الله، كان يُنظر إلى الاجتماع من قِبَل بعض البلدان بوصفه تجمّعاً للمتطرفين وتمّت مقاطعته. وهكذا، رفضت مصر والمملكة العربية السعودية والرئيس الفلسطيني محمود عباس والسلطة الوطنية الفلسطينية الدعوة، في حين انضمت إيران وتركيا (التي كان رئيس وزرائها اتخذ موقفاً مناهضاً بقوة لإسرائيل بعد غزو غزة) إلى سورية والجزائر وليبيا والسودان والعراق ولبنان وحماس في حضور الاجتماع. وقد كرّست القمة العربية العادية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي كان مقررًا أصلاً أن تُعقد في الكويت يومي 19 و20 كانون الثاني/يناير 2009، الكثير من الوقت لأزمة غزة، وحضرتها جميع الدول الأعضاء، حيث دعا الملك عبد الله عاهل المملكة العربية

السعودية والأمين العام لجامعة الدول العربية إلى المصالحة في الصف العربي. وبالفعل، التقت مصر وسورية وقطر والمملكة العربية السعودية على هامش المؤتمر في محاولة للتغلب على خلافاتها بواسطة سعودية.

بيد أن «قمة مُصغّرة» جديدة عُقدت في الرياض يوم 11 آذار/مارس 2009 ودعت إلى تسوية الخلافات، استبعدت قطر التي يُنظر إليها على أنها خرجت على الصف واتخذت موقفاً متطرفاً. واستقطبت القمة العربية العادية التي عُقدت في قطر، كما كان مقرراً يوم 30 آذار/مارس، حضور كبيراً، وإن لم يكن من جانب مصر. ثمة استنتاج واحد مُربك لأمير منه، مثلما هي السياسة في هذه الاجتماعات، هو أن الانقسامات في صفوف الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي حقيقية، على الرغم من أن ثمة أيضاً إرادة لمحاولة التغلب عليها. كذلك، وعلى الرغم من الدفعة الإيديولوجية لبعض الاتهامات التي تُطلقها الدول العربية ضد بعضها بعضاً، إلا أن المشكلة الحقيقية تبدو أقل إيديولوجية وتصب أكثر في مصلحة الدولة وخيارات السياسة العامة. فالاتهامات الموجهة ضد قطر بأنها راديكالية، على سبيل المثال، ينبغي أن يُنظر إليها بعين الشك: إذ أن قطر لم تُقدم مساعدات إعادة الإعمار لقطاع غزة مباشرة إلى حركة حماس، على سبيل المثال، كما تستضيف قطر قاعدة عسكرية أميركية، وتتعاون مع الولايات المتحدة، وهي سمحت لإسرائيل بفتح مكتب تجاري في الدوحة لسنوات عدة قبل إغلاقه في اليوم الأخير لحرب غزة. وأياً كانت الأسباب، فإن الانقسامات بين دول الخليج حقيقية، ما يُعرق سير العمل في دول مجلس التعاون الخليجي، ويجعل التعاون بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي صعباً.

## نغز العراق

من بين الدول المجاورة لإيران، يُعدّ العراق الأكثر صعوبة على التحديد سواء من حيث موقفه تجاه إيران أو علاقاته مع جيرانه في الخليج. باختصار، العراق له علاقة مُرتبكة ومُربكة جداً مع إيران. فجيراني العراق ينتقدون حقيقة أن هذا البلد الذي تم إضعافه لم يُعدّ يُوفّر قوة موازنة للهيمنة الإيرانية، لكنهم في الوقت نفسه لا يريدون عراقاً قوياً لأنهم لا يثقون به، على الأقل طالما أن هناك وجوداً شيعياً قوياً في حكومته.

العراق في أي حال مُنقسم جداً إلى درجة أن موقف الحكومة لا يعكس موقف الطبقة السياسية بأكملها، ناهيك عن موقف المواطنين. ولأن موقف العراق من إيران مُلتبس للغاية، يُنظر إليه بعين الشك من قِبَل جيرانه في الخليج: هل الحكومة الشيعية في العراق متعاطفة جداً مع إيران؟ والأسوأ من ذلك: هل تُهيمن عليها إيران؟ وهل تأتمر بأوامر إيران لجهة عزل السكان السنة وتهميشهم؟ ليس من الممكن إعطاء أجوبة قاطعة عن هذه الأسئلة.

لقد مارست إيران لعبة متأنية لإقامة وصيانة العلاقات مع جميع الفصائل الشيعية السياسية ومع جميع الميليشيات الشيعية في العراق، وكذلك مع بعض الجماعات غير الشيعية. وقد حاول رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي التقليل من شأن الدعم الذي تمتع به حزبه (حزب الدعوة) دائماً من إيران، وحقيقة أنه أصبح رئيساً للوزراء بقوة الدعم الشيعي والكردي، كما حاول إعادة صياغة نفسه كبطل للوحدة والهوية الوطنية العراقية. لكن الشك لا يزال قائماً.

وبالتالي، فإن حكومات دول الخليج، وجميعها يغلب عليها السنته، تنظر إلى العراق بتشكك وتناقض كبيرين. فهي تخشى من ضعف العراق لأنها تعتقد أن العراق الضعيف يجعل الهيمنة الإيرانية ممكنة. بيد أنها تخشى أيضاً من وجود عراق قوي إذا ما كانت تحكمه حكومة يهيمن عليها الشيعة. وهي تعتقد أن العراق يُشكل عنصراً حاسماً في أي ترتيبات أمنية في الخليج، لكنها لا تزال مترددة في تطبيع علاقاتها الثنائية معه. وبالتالي، قد يتبين أن دمج العراق في نظام أمني إقليمي هو بصعوبة دمج إيران. والواقع أنه قد يكون أكثر صعوبة لأن موقف إيران واضح على الأقل، في حين أن موقف العراق ليس كذلك. وهذا ما يزيد من شكوك جيرانه.

في ظل حكم صدام حسين، كان العراق يُمثل حصناً في مواجهة الهيمنة الإيرانية، بكونه الدولة المُواجهة الأممية التي يحكمها السنته والمستعدة لاحتواء النفوذ الشيعي. وقد وقفت دول مجلس التعاون الخليجي، وحتى الكويت، إلى جانب العراق في حربه ضد إيران، على الرغم من أنها في الواقع لم تُقدم الكثير من المساعدة. لكن غزو العراق للكويت كان تذكيراً صارخاً بأن العراق خطير أيضاً، فأيدت دول الخليج، إلى جانب معظم العرب، التدخل الأميركي وحرب الخليج. وقد ساهمت قطر وعمان والمملكة العربية السعودية والبحرين ببعض القوات البرية في المجهود الحربي، وكانت البحرين القاعدة البحرية الرئيسة للتحالف، حيث انطلقت الكثير من العمليات الجوية في العراق من هناك أيضاً. كما أن المملكة العربية السعودية تحولت إلى قاعدة الانطلاق الرئيسة للقوات البرية، حيث تمركز ما يقرب من نصف مليون جندي هناك خلال عملية عاصفة الصحراء. علاوة على ذلك، بقي حوالي 5000 جندي أميركي في المملكة العربية السعودية بعد انتهاء الحرب، ما أثار الاستياء بين العناصر الدينية وساهم في تعزيز القاعدة، وبشكل أعم، في انتشار الإرهاب. ولم يتم سحب القوات الأميركية بشكل كامل من المملكة العربية السعودية حتى نيسان/أبريل 2003، بعد الإطاحة بنظام صدام حسين. وفي أعقاب الحرب في العام 1992، وقّعت قطر اتفاق تعاون دفاعي أعطى الولايات المتحدة حرية استخدام تسهيلات القوة الجوية، وسمح لها بتخزين العتاد في قطر. مع غزو الولايات المتحدة للعراق في آذار/مارس 2003، تغير موقف دول الخليج تجاه العراق مرة أخرى. وهو موقف تغير أكثر حين تحول العراق إلى دولة ضعيفة تحت وطأة الانقسام الداخلي، حيث برز الشيعة بوصفهم القوة السياسية الرئيسة بسبب عددهم. بالنسبة إلى معظم البلدان العربية، وحتى في الخليج، لم يكن صدام حسين جاراً خطيراً على نحو خاص. صحيح أن صدام أظهر

قدرته على الخروج عن نطاق السيطرة حين غزا الكويت، لكنه لم يُقدّم مطالبات تاريخية في دول الخليج الأخرى. كان نظامه قمعياً، لكن ذلك لم يكن شيئاً فريداً في تلك المنطقة. كما لم يكن من غير المألوف اعتماد صدام على الدعم القبلي وتجاهله لحقوق الأقليات، مثل الأكراد وحتى الأغلبية الشيعية. والأهم من ذلك أنه كان يُنظر إلى العراق في عهد صدام حسين كمثل موازن فعال لإيران.

لذلك، لم تُظهر الحكومات الخليجية حماساً يُذكر للحرب التي شنتها الولايات المتحدة في آذار/مارس 2003، وكانت مشاعر الرأي العام معارضة لها بشدة، كما كان الحال في بقية العالم العربي. وفي الواقع، أعربت جميع دول الخليج عن معارضتها للحرب التي لم تُقرّها الأمم المتحدة، وحاولت إقناع صدام حسين بفتح البلاد أمام مفتشي الأمم المتحدة. كما شجعت البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة صدام حسين على الاستقالة والذهاب إلى المنفى، وهو الاقتراح الذي لم يحظَ بتأييد كبير من دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. وبطبيعة الحال تجاهله صدام حسين.

في خاتمة المطاف، لم تفعل حكومات دول الخليج شيئاً لعرقلة عملية أميركية ضد صدام حسين. فقد سمحت الكويت للولايات المتحدة باستخدام أراضيها كقاعدة خلفية في انطلاق غزو العراق، هذا على رغم أنه تم إبقاء القوات بحذر خارج المدينة وبعيداً عن الأنظار (كان من غير المرجح للغاية لزائر الكويت في مهمات غير عسكرية أن يرى جنوداً أميركيين في أي مكان آخر غير المطار). كما سمحت البحرين وقطر للولايات المتحدة بالعمل انطلاقاً من منشآت في أراضيها لكن، ومرة أخرى، بصمت شديد.

ومع ذلك، كانت الحرب، ولاسيما تداعياتها بالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، بمثابة مشكلات كانت تُفضّل عدم مواجهتها. إذ كانت دول مجلس التعاون الخليجي قلقة في شأن ضعف العراق الجديد وإمكانية تشرذمه. ثم أنها كانت قلقة من الانتخابات التي كان من المؤكد أن تعطي الشيعة، بوصفهم أكبر مجموعة سكانية، دوراً أكبر بكثير، إن لم يكن دوراً مُهيمناً، مما كانوا عليه في أي وقت مضى. السعوديون، على وجه الخصوص، راقبوا عن كثب. وعلى الرغم من أنهم نفوا تقارير تُفيد بأنهم على استعداد للتدخل لدعم السنة العراقيين إذا ما تعرّضوا إلى التهديد بسبب استيلاء الشيعة على الحكم، إلا أنه من المؤكد أنهم قدّموا تمويلاً إلى منظمات سياسية، ومن المرجح أن يفعلوا ذلك في الانتخابات المقبلة.

لم يؤدّ تشكيل الحكومة التي يُسيطر عليها تحالف من الأحزاب الشيعية، وجميعها تتمتع بعلاقات جيّدة مع إيران وربما تتلقى بعض الدعم منها، إلى تهدة مخاوف دول الخليج. فهذه الدول كانت قلقة من حكومة يُهيمن عليها الشيعة، لكنها كانت قلقة أيضاً من أن الحكومة كانت أضعف من أن تُحافظ على تماسك البلاد. وحين بدأ رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي تعزيز قبضته على السلطة، وتغيّر من قائد ضعيف قد يتشرذم العراق في ظل حكمه إلى قائد عازم على تحمّل المسؤولية، شعرت دول



الخليج بالقلق من أن جرأته الجديدة من شأنها تهيمش السنّة أكثر.

والحصيلة أن العلاقات بين دول الخليج وبين ++العراق لاتزال باردة. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة، قاومت دول الخليج إرسال سفراء إلى بغداد، مُتَحَجِّجة بمخاوف أمنية. لكن السبب في الواقع تمثّل في الشكوك السياسية تجاه المالكي، حيث لم تسمّ سفراء إلى بغداد إلى الآن سوى الإمارات والبحرين واليمن. كما تُظهر الدول العربية الإحجام نفسه إزاء الاستجابة لاقتراحات الولايات المتحدة بإعفاء العراق من الديون التي تكبّدها بسبب صدام حسين وحتى من تعويضات الحرب، ولم تُوافق سوى دولة الإمارات على القيام بذلك. وليس من المُستغرب ألا يجد الاقتراح المُقدّم من وزير الدفاع روبرت غيتس في كانون الأول/ديسمبر 2008، بوجوب أن تنتظر دول مجلس التعاون الخليجي في توسيع عضوية المجلس ليشمل العراق، آذاناً صاغية. فالعلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي لاتزال باردة حتى على هامش اجتماعات الجامعة العربية التي يشارك فيها العراق بإخلاص. وفي مؤتمر القمة الذي عُقد في قطر في 30 آذار/مارس 2009، حُجب عن رئيس الوزراء نوري المالكي عقد اجتماع ثنائي مع الملك عبد الله عاهل المملكة العربية السعودية، حيث قيل أن ذلك كان بسبب سجله الضعيف في تحقيق المصالحة الوطنية. وعلى الرغم من أن المالكي وجّه دعوة إلى الجامعة العربية لعقد قمة في بغداد في العام 2011، لم تكن لهذه اللفتة علاقة بالموقع الفعلي للعراق في إطار جامعة الدول العربية، على الأقل في الوقت الحاضر. وبالنسبة إلى اجتماعات قمة دول مجلس التعاون الخليجي، لم تتم دعوة العراق إلى المشاركة فيها، حتى بصفة مراقب، رغم أن إيران تلقت دعوة من هذا النوع في العام 2008.

## ◀ دور لدول مجلس التعاون الخليجي

يجب أن تكون إعادة دمج إيران في المنطقة، ووضع ترتيبات أمنية جديدة في الخليج، عنصراً هاماً من عناصر سياسة ناجحة تجاه إيران على المدى الطويل. فعلى الرغم من أنه خلال المفاوضات في شأن برنامج إيران النووي تبقى دول الخليج في الواقع مُتفرجة في عملية ستُحدّد نتيجتها الولايات المتحدة وإيران والدول الأوروبية الكبرى وروسيا والصين، إلا أن لدول المجلس دوراً هاماً تؤدّيه في العملية الصعبة المُتمثّلة في إعادة دمج إيران في المجتمع الدولي. بالطبع، الإدماج الكامل لا يمكن إلا أن يكون نتيجة مفاوضات ناجحة، لكن هذه العملية يجب أن تبدأ في وقت مُبكر. ومن شأن تطبيع العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والعراق وإيران أن يكون خطوة ايجابية في عملية إعادة الدمج هذه، إذ من شأنه أن يساعد على استقرار المنطقة، وعلى خفض التوترات ويقلّص من احتمال نشوب نزاعات حول قضايا ثنائية قد تؤدّي إلى مشاكل أكثر خطورة.

من وجهة نظر دول الخليج، يبدو تطبيع العلاقات الرهان الأكثر أماناً. وبالنسبة إلى الولايات المتحدة، فإن تطبيع العلاقات في منطقة الخليج ليس محصلة سيئة، وهو ممكن فيما الأهداف الأكثر طموحاً ليست كذلك. أما الجهود الرامية إلى تشكيل تحالف مناهض لإيران، فستواصل الفشل. إذ أن البلدين الأكثر مناهضة لإيران في المنطقة - مصر وإسرائيل - ليسا شريكاً جيداً لواشنطن في تشكيل مثل هذا التحالف لأسباب ذكرناها سابقاً. وقد تجاوزت دول مجلس التعاون الخليجي منذ وقت طويل النقطة التي تثق فيها بمظلة الحماية الأميركية بما يكفي، لحفزها على اتخاذ خطوات من شأنها أن تزيد من حدة التوتر مع إيران أوحى مع العراق.

لقد استثمرت دول مجلس التعاون الخليجي مبالغ طائلة من عائدات النفط والغاز في بناء قدراتها العسكرية من خلال شراء الأسلحة والتدريب. بيد أن هذا لا يعني أنها تعتقد أنها، أو ستكون في المستقبل، نداً لإيران. فهي لا تزال ترى إلى الولايات المتحدة بوصفها عنصراً أساسياً لأمنها، لكنها تسعى أيضاً إلى تنويع الحماية الخارجية. فالإمارات، على سبيل المثال، سمحت لفرنسا بفتح قاعدة عسكرية، وتتلقى مساعدة فرنسية في بناء محطة للطاقة النووية، وكما ذكر آنفاً، فقد تطلعت المملكة العربية السعودية منذ فترة طويلة إلى باكستان كمصدر إضافي للحماية. ويجب أن يُنظر إلى الاتصالات المتزايدة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران في سياق هذه السياسة القائمة على التنويع، وأن دول الخليج الضعيفة تسعى إلى حماية مصالحها. وهذا ليس تحدياً للولايات المتحدة. مع ذلك، لن تنجح محاولة وضع ترتيب شامل جديد للأمن يضم كل بلدان الخليج في هذه المرحلة: فأولاً، لا يبدو أن إيران قادرة على اتخاذ قرار في شأن كيفية التصرف إزاء جيرانها الصغار. فهي تصالحية للغاية في بعض الأحيان، لكنها مُهددة للغاية في أحيان أخرى. وهي تُطالب بالبحرين، على سبيل المثال باعتبارها مقاطعة تابعة لها تاريخياً، ولا تُظهر أي نية للتفاوض مع الإمارات حول الجزر الواقعة في مضيق هرمز. وثانياً، لا تزال دول الخليج مُنقسمة في ما بينها، بسبب مسائل ذات صلة بمصلحة الدولة، مثل الحدود، والمياه الإقليمية، والوصول إلى حقول النفط والغاز، فضلاً عن مزيد من القضايا الإيديولوجية من قبيل دعم «المقاومة»، وبالتالي دعم حركات مثل حزب الله وحماس. وثالثاً، لا يوجد بلد خليجي يثق في الواقع بإيران أو بالعراق. ونظراً إلى النجاح المحدود الذي حققه مجلس التعاون الخليجي نفسه في التنسيق بين أعضائه الستة، ليس ثمة ما يدعو إلى الاعتقاد بأن ترتيبات أمنية يتم توسيع نطاقها لتشمل جميع البلدان المُطلّة على الخليج ستنجح في هذا الوقت. فهدف إقامة ترتيب أمني شامل جديد يشمل كل دول الخليج سابق لأوانه، على الرغم من أنه هدف مهم على المدى الطويل.

إن تطبيع العلاقات بين دول الخليج وإيران هو هدف أكثر محدودية لكنه أقرب منالاً. وهذا هو ماتسعى إليه بلدان مجلس التعاون الخليجي بشكل فردي. بيد أن هذا مشروع صعب بالنسبة إليها جميعاً؛ فهي تخشى إيران ولا تثق بها، لكنها تخشى أيضاً السياسات الأميركية في المنطقة ولا تثق

بالولايات المتحدة. ولا يمكنها أن تحرّض إيران على العراق لأنها لاتعتقد أن العراق قوي بما فيه الكفاية، وهي لاتثق بالحكومة العراقية. ومع ذلك، فإنها تواصل السعي إلى إقامة علاقات طبيعية مع إيران لأنها لاتريد أن تتحاز إلى جانب الولايات المتحدة أو إيران.

إن تطبيع العلاقات بين إيران وجيرانها يصبّ في مصلحة الولايات المتحدة في ظل الظروف الراهنة. ومع ذلك، لا يمكن لواشنطن، ويجب ألا تحاول، أن تكون المُحرّك الرئيس لتطبيع العلاقات في منطقة الخليج، على الأقل إلى أن تقوم علاقاتها مع إيران على أساس مُختلف، وهو ما لن يحدث قريباً. لكن، يمكن لواشنطن أن تساعد في ناحيتين هامتين:

أولاً، ينبغي عليها ألا تحاول إجبار دول مجلس التعاون الخليجي على الانحياز إلى جانبها أو إلى جانب إيران. إذ للولايات المتحدة وجود قوي في منطقة الخليج ومنشآت عسكرية كبيرة هناك. ودول الخليج لاتريد أن تتخلى عن الحماية التي يُوفّرها مثل هذا الوجود، حتى لو كانت لاتثق به تماماً. وبالتالي، من المُستبعد جداً أن تُؤثّر المشاركة الإيرانية في الاجتماعات الخليجية والاتصالات رفيعة المستوى بين دول الخليج وإيران على الوجود الأميركي.

ثانياً، يُمكن للولايات المتحدة أن تساعد على تطبيع العلاقات في منطقة الخليج من خلال عدم ممارسة الضغط على دول مجلس التعاون الخليجي للانحياز إلى إيران أو العراق، مثلما تفعل الآن عبر التشجيع على عودة سريعة للعلاقات الدبلوماسية الكاملة مع العراق. فقد اكتوت دول مجلس التعاون الخليجي في السابق بسبب الانحياز إلى أحد الجانبين، وهي دعمت العراق ضد إيران، ثم دعمت الولايات المتحدة ضد العراق. ودفعت الثمن في كلتا الحالتين. ولذا، ليس من المستغرب ولا ينبغي أن يكون ذلك مصدر قلق للولايات المتحدة، أن دول مجلس التعاون الخليجي تخشى العراق الآن، ولاتسارع إلى تعزيز علاقاتها الدبلوماسية معه، كما أنها ليست متحمّسة لشطب الديون، وفي حالة الكويت، تعويضات الحرب. علاوة على ذلك، فإن حقيقة أن العراق لم يعترف رسمياً أبداً بالحدود بينه وبين الكويت والتي وضعها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في العام 1993، هي بمثابة تذكير قوي بالسبب الذي يجعل دول مجلس التعاون الخليجي لاتثق بالعراق كما لاتثق بإيران.

وبما أن الولايات المتحدة تُقلّص وجودها العسكري في العراق، ومن المؤكّد أنها ترى لامحالة تراجع نفوذها هناك، فلا يمكنها أن تأمل بفرض استقرارها في منطقة الخليج. وفي ظل الظروف الحالية، فإن مجموعة العلاقات، الفوضوية والمُعقّدة والتي تبدو متناقضة في بعض الأحيان، الناشئة بين دول الخليج، تُمثّل حلاً أكثر منها مُشكلة.

## مركز كارنيغي للشرق الأوسط

مركز كارنيغي للشرق الأوسط هو مركز أبحاث يُعنى بالسياسة العامة، ومقره بيروت في لبنان، وقد تأسس من قبل مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي في العام 2006. يتناول المركز التحديات التي تواجه التنمية والإصلاح الاقتصادي والسياسي في الشرق الأوسط العربي ويرمي إلى تحسين إدراك عملية التغيير السياسي في المنطقة والمساهمة في فهم المواضيع المعقدة التي تؤثر في هذه العملية. ويسعى المركز إلى جمع باحثين بارزين من المنطقة فضلاً عن التعاون مع باحثين آخرين من مراكز كارنيغي في واشنطن وموسكو وبيجينغ وكوكبة متنوعة من مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط وأوروبا للعمل على مشاريع أبحاث معمقة متصلة بالسياسة ومستندة إلى التجارب والمراقبة ومتعلقة بقضايا حساسة تواجهها بلدان المنطقة وشعوبها. وتوفر هذه المقاربة المتميزة في البلدان كافة لواقعي السياسة والسياسيين والناشطين في جميع الدول تحليلات وتوصيات مستندة إلى معلومات وآراء من المنطقة ماعزز آفاق مواجهة التحديات الرئيسية بفعالية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: [www.carnegie-mec.org](http://www.carnegie-mec.org)

## مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي هي مؤسسة أبحاث خاصة لا تتوخى الربح وتضم باحثين يسعون إلى وضع دراسات مع نظرائهم من مؤسسات أخرى من خلال البحث والنشر والاجتماع وأحياناً عبر إنشاء شبكات دولية ومؤسسات جديدة. وتمتد اهتماماتهم إلى مناطق جغرافية واسعة وعلاقات بين الحكومات والأعمال والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، مع التركيز على القوى الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي تقود زمام التغيير العالمي. واستناداً إلى التأسيس الناجح الذي شهده مركز كارنيغي في موسكو أضافت المؤسسة مراكز في بيجينغ وبيروت وبروكسل إلى مكاتبها الموجودة أصلاً في واشنطن وموسكو إنطلاقاً من فكرتها الريادية القائلة بأن أي لجنة استشارية مهمتها المساهمة في الأمن والاستقرار والازدهار في العالم تستدعي في صميم عملياتها وجوداً دولياً دائماً ونظرة متعددة الجنسيات.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: [www.CarnegieEndowment.org](http://www.CarnegieEndowment.org)

## أوراق كارنيغي مركز كارنيغي للشرق الأوسط

### 2009

- إيران والولايات المتحدة ودول الخليج: السياسة الإقليمية المحيرة، مارينا أوتاوي .
- بين الحكومة والمعارضة: نموذج التجمع اليمني للإصلاح، عمرو حمزاوي .
- «ترميم النوافذ المتكسرة»: إصلاح قطاع الأمن في فلسطين ولبنان واليمن، يزيد صايغ .
- اليمن : كيف يمكن تجنب الانهيار المطرد ؟ كريستوفر بوتشيك .
- إدارة الثروة السيادية العربية في زمن الاضطراب ومابعده، سفين بيرنت وبسمة قضماني .
- الإدارة الأوروبية للصراع في الشرق الأوسط: نحو مقاربة أكثر فعالية، موريال أسبورغ .
- الطفرة النفطية في بلدان مجلس التعاون الخليجي 2002 – 2008 : تحديات قديمة وديناميات متغيرة، إبراهيم سيف .

### 2008

- الشرق الأوسط: مراحل تطور وتفكك النظام الإقليمي، بول سالم .
- في ظلال الإخوان: النساء في جماعة الإخوان المسلمين المصرية، أميمة عبد اللطيف .
- السلفية وسياسة التطرف في جزائر مابعد الصراع، أمل بوبكير .
- حزب العدالة والتنمية في المغرب: المشاركة ومعضلاتها، عمرو حمزاوي .
- الدبلوماسية العربية الجديدة: تعارض وليس معارضة للسياسة الأميركية، مارينا أوتاوي ومحمد حرز الله .
- ماذا يحدث داخل جماعة الإخوان المسلمين المصرية: النقاش حول برنامج الحزب وتداعياته، ناثنان ج . براون وعمرو حمزاوي .
- تقويم اتفاقيات التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وبين بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، رياض الخوري .
- الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية، رشيد تلمساني .
- الإسلاميون السنة في لبنان: قوة صاعدة، أميمة عبد اللطيف .

### 2007

- الأنظمة الحاكمة و«مأزق الملك» في العالم العربي: وعود ومخاطر الإصلاح الهرمي، مارينا أوتاوي وميشيل دن .

للحصول على لائحة كاملة لدراسات مركز وبرنامج كارنيغي للشرق الأوسط :

[www.CarnegieEndowment.org/pubs](http://www.CarnegieEndowment.org/pubs)